بيان وفد الجزائر
أمام اللجنة السادسة
الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة
حول
" الحماية الدبلوماسية "
البند 79 من جدول الأعمال
نيويورك، 3 نوفمبر 2022
------0------

السيد الرئيس،

يشكر وفد بلادي السيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره المتعلق بالحماية الدبلوماسية الوارد في الوثيقة A/77/261 وهو موضوع يكتسي أهمية بالغة في العلاقات بين الدول كما نعرب عن تقديرنا للجنة القانون الدولي على إسهامها في تنسيق وتطوير قانون وممارسات الحماية الدبلوماسية وبالمناسبة نأخذ علما بصياغة مشاريع المواد التي اعتمدتها في عام 2006 المرفقة بقرار الجمعية العامة 67/62، ونثني عليه، والتي سوف توفر حتما إطارا ملائما لتسوية المسائل والمشاكل المتعلقة بتطبيق الحماية الدبلوماسية وستساعد أيضا في توجيه وتوحيد ممارسات الدول في هذا المجال.

تدرك الجزائر جيدا بأن الحماية الدبلوماسية التي تقوم على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، هي أداة أساسية لا غنى عنها تسمح للدول بأن تحمي حقوق رعاياها الذين لحق بهم ضرر، ضمن حدود ما يسمح به نظامها القانوني الوطني، نتيجة فعل غير مشروع دوليا منسوب إلى دولة أخرى، لاسيما في حالات لجوء البلدان إلى إلقاء القبض على الرعايا الأجانب واحتجازهم وإصدار الأحكام بحقهم بشكل تعسفي من أجل ممارسة ضغوطات على دول أخرى لأسباب سياسية، بما يتعارض مع القانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

بالنظر إلى الصلة الوثيقة التي تربط بين الحماية الدبلوماسية وموضوع آخر معروض على اللجنة السادسة، وهو مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا، فإن الجزائر تدعو لجنة القانون الدولي إلى العمل على موائمة مشاريع المواد المتعلقة بهاذين الموضوعين من أجل تطوير وتوطيد القانون المتعلق بالمسؤولية الدولية.

وفيما يتعلق بقرار لجنة القانون الدولي الذي توصي بإعداد اتفاقية على أساس المواد المتعلقة بالحماية الدبلوماسية، ترى الجزائر بأنه على الرغم من أهمية الاستمرار في تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي بخصوص هذا الموضوع الهام، فإنه من السابق لأوانه الشروع في مفاوضات بشأن اتفاقية تستند إلى مشاريع المواد المتعلقة بالحماية الدبلوماسية. ويرجع السبب في ذلك إلى غياب توافق واضح للآراء حتى الآن بشأن وضع اتفاقية على أساس مشروع مواد لجنة القانون الدولي المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا.

السيد الرئيس،

في الختام ، أود أن أؤكد لكم من جديد التزام الجزائر بدعمها لأعمال لجنة القانون الدولي الهادفة إلى التدوين والتطوير التدريجي لقواعد القانون الدولي، لا سيما في الموضوعات التي تهم وتستجيب لتطلعات الدول الاعضاء، والمساهمة بشكل بناء في مناقشات اللجنة السادسة بشأن هذه المسألة والنظر في خيارات العمل التي يمكن أن تتخذها الجمعية العامة في المستقبل بتوافق للآراء.